التعدُّد اللُّغويّ في عصر العولمة؛ خطوة نحو التّنمية البشريَّة

جميلة راجاح*
جامعة مولود معمري، تيزي-وزو ، djamilaradja@gmil.com

الاستلام: 2017/09/15 القبول: 12 /2018/06 النشر: 2018/10/01

الملخّص:
يعدّ التعدّد اللّغويّ من الموضوعات الّتي كانت موضع اهتمام الباحثين من مختلف المجالات نظرًا لِما له من أهميّة كبيرة، حيث أصبح إتقان أكثر من لغة واحدة مكسبًا مهمًّا في حياة الأفراد والجماعات، ممّا يعني أنَّه كلّما تنوّعت اللُّغات تمكَّن الفردُ من تحقيق مصالحه على جميع الأصعدة الاقتصاديّ منها والسياسيّ والاجتماعيّ والعلميّ والتربويّ وغيرها. وإنْ كان الأمر كذلك فقد ارتأينا تسليطَ الضّوء على الآثار الإيجابيَّة للتعدُّد اللّغويِّ في المجتمع الجزائريّ واعتباره أحد روافد التنمية البشريَّة، وهذا بغضّ النّظر عمّا يُمكن أنْ ينجمَ عن هذه الظاهرة من سلبيَّات تُؤثِّرُ في الفرد والمجتمع على حدّ سواء. ومن هنا إذًا نودُّ طرْحَ ما يأتي من تساؤلات:
- ما أهمية التعدُّد اللُّغويّ في المجتمع الجزائري ؟
- كيف يُمكن لأفراد هذا المجتمع التكيُّف مع ظاهرة التعدُّد اللُّغويّ واستغلالها إيجابيًّا، وبخاصّة تلك الفئة الّتي يُمثِّلها الطلبة والباحثون كونهم أكثر حاجة إلى إتقان اللُّغات الأجنبيَّة ؟
- هل التعدُّد اللُّغويّ لصالح اللُّغات المعتمدة في الجزائر أم العكس
- كيف يُمكن للتعدُّد اللّغويِّ أنْ يُسهم في تحقيق التنمية البشريَّة ؟ أو بالأحرى هل يُمكن اعتبار التعدُّد اللُّغويّ خطوة من خطوات التنمية في بلادنا ؟
- ما السّبل الكفيلة بحماية اللُّغات المتداولة في مجتمعنا من التداعيات السلبيَّة الّتي يُمكن أنْ تنعكس عن التعدُّد اللُّغويّ، وبالأخصّ في عصر العولمة ؟

الكلمات المفتاحيّة: التعدّد اللّغويّ — التنمية اللُّغويّة- العولمة- اللُّغات القوميّة- اللّغات الأجنبيّة.

Linguistic pluralism in the era of globalization; A step towards human development

* **المؤلف المرسل**: جميلة راجاح، djamilaradja@gmil.com

Abstract: Multilingualism is one of the topics that have been of interest to researchers from various fields due to its great importance, as mastering more than one language has become an important gain in the lives of individuals and groups, which means that whenever languages are diversified, the individual is able to achieve his interests at all economic levels, including Political, social, scientific, educational and others. If this is the case, then we have decided to shed light on the positive effects of linguistic pluralism in Algerian society and consider it as one of the tributaries of human development, regardless of the negative effects that may result from this phenomenon that affect the individual and society alike. Hence, we would like to ask the following questions:

What is the importance of multilingualism in Algerian society?

How can the members of this society adapt to the phenomenon of linguistic pluralism and exploit it positively, especially the group represented by students and researchers, as they are most in need of mastering foreign languages?

Is the multilingualism in favor of the languages adopted in Algeria, or vice versa?

How can multilingualism contribute to achieving human development? Or rather, can multilingualism be considered a step in the development of our country?

What are the ways to protect the languages spoken in our society from the negative repercussions that could be reflected in the linguistic plurality, especially in the era of globalization?

Key words: Linguistic pluralism - linguistic development - globalization - national languages - foreign languages.

مقدّمة: في الوقت الّذي أصبح فيه العالم قريةً موحَّدة سريعة التغيُّر نتيجة للتطوّر التكنولوجيِّ الّذي يعدّ من أهمّ قِوى الدَّفع للعولمة الّتي ذابت فيها الحدود بين الأمم والثقافات، وجدت اللُّغات الوطنيَّة نفسها أمام تحدّ جديد، حيث لم يعُد الكثير من أفراد

المجتمع يتعاملون باللُّغة الأولى وحسب، بل أصبحوا يستعملون لغةً ثانية وثالثة فأكثر للتواصل مع الغير، وتبادل المعارف والعلوم، ممّا أسهم بشكلٍ واضحٍ للعيان في بروز ما يسمَّى بظاهرة التعدُّد اللّغويّ الّتي اختلفت وجهات نظر الباحثين حيالها، فالبعض منهم يرى في تعدُّدِ اللُّغات احتدام الصراع الّذي ينتهي بتراجع استعمال اللُّغة القوميَّة وضعفها لدى أبنائها وناطقيها، أمَّا البعض الآخر فيقول العكس وذلك انطلاقًا من فكرة أنَّ إتقانَ اللُّغات الأجنبيَّة واستخدامها إلى جانب اللُّغة القوميَّة يبقى خطوةً ضروريَّة لمسايرة الرّكب الحضاريّ، والتفتُّح على ثقافة الشُّعوب، كما أنَّ التعدُّدَ اللُّغويَّ يؤدّي دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية في شتى المجالات والنّهوض بها.

قبل الإجابة عن كلّ هذه التساؤلات لابدّ أنْ نقوم أوّلاً بتحديد المصطلحات الثلاثة الّتي يشتمل عليها عنوان المداخلة، وتوضيح كلّ مصطلح على حدة، وهي: التعدُّد اللُّغويّ، التنميّة البشريَّة والعولمة ثمّ العمل على إبراز تلك الصلة الإيجابيَّة الّتي يُمكن أنْ تتحقَّقَ بين التعدُّدِ اللُّغويّ والتنمية البشريَّة؛ لمّا يكون الأوّل في خدمة الثّاني.

بداية نستهل الحديثَ عن مصطلح التعدُّد اللُّغويّ (Multilinguisme) الّذي يعدُّ قضيّة من القضايا المعرفيَّة الّتي شغلت بال الباحثين في تخصّصات مختلفة، ممّا جعله يحظى بالعديد من التّعريفات الّتي إنْ دلَّت على أمر فإنّما تدلُّ على أنَّ هذا المصطلح لا يزال محطّ الاهتمام منذ ظهوره إلى اليوم ولا سيما لتداخله مع مصطلحي الثنائيَّة اللّغويَّة (Bilinguisme) والازدواجيَّة اللُّغويَّة (Diglossie) اللّذين يعتبرهما البعض مجرّد مصطلحيْن مرادفيْن لمصطلح التعدُّد اللُّغويّ لا أكثر، ولكن هذا غير صحيح؛ لأنّه على الرّغم من تداخله الواضح مع هذيْن المصطلحيْن فإنَّه ثمّة اختلافات تُميّزُ كلَّ مصطلح عن آخر. وبالنّسبة للثّنائيَّة اللُّغويَّة فالمقصود بها وجود لغتيْن من نظاميْن مختلفيْن تتعايشان معًا في بلد واحد، فهي تلك "الحالة اللّغويَّة الّتي تُعنى بها المجتمعات اللُّغويَّة والأفراد الّذين يسكنون مناطق أو بلدانًا تُستعمل فيها لغتان على نحو متقن"[1]. وتُعتبر ظاهرة الثّنائيّة اللُّغويَّة من الظواهر الأكثر شيوعًا في العالم، حيث لا يوجد مجتمع إلاَّ وفيه لغتان يتداولها الأفراد أو الجماعات بدرجات متفاوتة، والوطن العربيّ يكفي دليلاً على ذلك إذْ لا يوجد بلد إلاَّ ويتكلَّم فيه أبناؤه لغتيْن على الأقل، ومثال ذلك تواجد اللّغة العربيَّة مع اللّغة الفرنسيَّة في الجزائر.

وفي ما يخصُّ الازدواجيّة اللّغويَّة فالمراد بها وجود مستويَيْن من لغة واحدة في بلد واحد، أوّلهما المستوى الفصيح الّذي يكون خاضعًا لقواعد ثابتة، ويُستعمل في المناسبات الرّسميَّة، وفي الكتابة الأدبيّة والتّعليم، وثانيهما مستوى العاميَّات المحليَّة (أو اللّهجات الدارجة) الّذي يُستعمل في الحياة اليوميَّة العادية (مثل الشارع والبيت)، ومن أمثلة ذلك اللُّغة العربيَّة ذات

المستويين الفصيح والعاميّ، يوجد بينهما فرق شاسعٌ، يتمثّل في أنّ المستوى الأوّل نظام لغويٌّ معرب، وأمّا الثّاني فقد سقط منه الإعراب بصورة شبه كليّة[2]. وما لفت انتباهنا هو أنَّ المزاوجةَ بين المستويَيْن سلوكٌ يحدثُ بكثرة في حياتنا اليوميَّة دون أنْ نشعر به وندركه، فالازدواجيّة عامَّة تدلُّ على تنوُّعات متباينة في اللُّغة ذاتها، وتعدّ هذه الظّاهرة أيضًا من الظّواهر اللِّسانيَّة الاجتماعيَّة الأكثر شيوعًا، حيث لا يقتصر وجودُها على لغة معيَّنة دون غيرها.

وأمّا التعدُّد اللّغويُّ الّذي يعدُّ بدوره ظاهرة عالميَّة باعتبار أنَّه لا يخصّ بلدًا واحدًا فقط، وإنَّما هو سمةٌ عامَّةٌ تشترك فيه جميع دول العالم، ولكن كما أشرنا أعلاه لم يكن يختلف مفهوم هذا المصطلح عند البعض عن مفهوم الثنائيَّة اللّغويَّة إلاَّ في عدد اللُّغات الّذي يتجاوزُ لغتين اثنتيْن، حيث اعتبروهما مجرّد مصطلحيْن لمفهوم واحد؛ لأنَّ الأمر متعلِّق بمعرفة الفرد لأكثر من لغة واحدة. وكثرة تعريفات التعدُّد اللُّغويّ وتنوُّعها خير دليل على أنَّه ظاهرة أثارت ولا تزال تُثير اهتمام الباحثين، ومن تلك التّعريفات نذكر:

تعريف الدكتور صالح بلعيد الّذي يقول فيه عن التعدُّد اللُّغويّ إنَّه "مجموعة من اللُّغات المتقاربة أو المتباينة في مجتمع واحد"[3]، كما يقول عنه في موضع آخر إنَّه يُطلقُ على الوضعِ الّذي يجري فيه استعمال الشخص أو الجماعة لأكثر من لغة ويكون شفاهة في غالب الأحيان، وكتابة في أحيان أقل، أو الاستخدام المتزامن للُّغتيْن فقط[4]، فاستخدام الفرد أو الجماعة للُّغة الثّانية أو الثّالثة يكون نطقًا أكثر.

تعريف آخر للباحث المغربيّ محمّد الأوراغي يقول فيه عن التعدُّد اللّغويّ "يصدق على الوضعيّة اللِّسانيَّة المتميّزة بتعايش لغات وطنيّة متباينة في بلد واحد، إمّا على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمة كالألمانية والفرنسيّة والإيطاليّة في الجمهورية الفيدراليّة السويسريّة، وإمّا على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربيّة بجانب لغات عاميَّة مثل الهوسا والغورمانشه والسوناي زارما والتماشيق والفولفودة والتوبو في جمهورية النيجر"[5]، نفهم من هنا أنَّ اللُّغات تتعايش مع بعضها بعض في بلد واحد، وبالتالي تحظى كلُّ لغة منها بالاستعمال ولكن بدرجات متباينة.

والتعدُّد اللُّغويّ يعني "قدرة الأفراد أو التجمُّعات داخل المجتمع على التفاهم فيما بينها بلغتيْن أو أكثر"[6]، فالمهمّ هو استعمال الفرد أو الجماعة أكثر من لغة واحدة.

نُدرك من خلال هذه التّعريفات أنَّ التعدُّدَ اللّغويَّ يبقى ظاهرة طبيعيَّة عامَّة، تمسّ أغلب شعوب العالم، ويُقصَدُ به وجود لغتين فأكثر لدى الأفراد أو الجماعات، مع أنَّ إمكانية استخدامها تكون بدرجات متفاوتة في شكلها الشّفويّ أوّلاً ثمّ المكتوب. ولكن ما لحظناه في هذا الشّأن هو أنَّ تعريفات التعدُّد اللّغويّ لا تختلف عن تعريفات الثنائيّة اللّغويَّة إلاَّ في عدد

اللُّغات الّذي يتجاوز لغتيْن، الأمر الّذي جعل البعض يعتبرهما مصطلحيْن لمفهوم واحد وهو التعرّف على أكثر من نظامٍ لغويٍّ واحد.

وثمّة نقطة لا بدّ من ذكرها بالخصوص وهي أنَّ تداول اللَّهجات وتعدُّدها في المجتمع الواحد لا يدخل في التعدُّد اللّغويّ فهذا مرتبط بما يُعْرَفُ باسم التنوُّع اللَّهجيّ الّذي نعني به تداول أكثر من لهجة في مجتمع واحد "ومن المنظور اللّسانيّ البحت، لا يدخل استعمال الدارجة في التعدُّد اللُّغويّ، لأنَّ الدارجة لهجة، واللّهجة مستوى من مستويات اللُّغة أو شكل من أشكالها يُمثِّلُ نوعًا ذا سمات لغويَّة خاصّة في منطقة معيَّنة"[7]. ويُسهم في بروز ظاهرة التعدُّد اللّغويّ في المجتمع عوامل عدّة ومختلفة من تاريخيّة وجغرافيّة وثقافيّة وسياسيّة وإلى غير ذلك، إذْ هناك من المجتمعات الّتي عرفت التعدّد اللّغويّ بسبب موقعها الجغرافيّ، وأخرى بسبب تعرضّها للاستعمار مثلاً.

وفي ما يخصّ مصطلح التنمية البشريَّة (Développement Humain) فهو كذلك من الموضوعات الّتي نالت الكثير من اهتمام الباحثين في مختلف التخصّصات، حيث لم يعد مفهوم التّنمية عاملاً مقتصرًا على النموّ في الميدان الاقتصاديّ وزيادة الدخل الوطنيّ وحسب، بل أصبحت تشمل الميادين الأخرى من ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيَّة وحضاريّة وسواها، كما لهذا المفهوم صلة وثيقة بميدان التّعليم عامّة وبتعليم اللّغات خاصّة، بحيث كلّما نالت اللُّغة من الاهتمام ما يكفي أسهم ذلك في تحقيق نتائج أفضل تعود على التنمية الشّاملة في المجتمع. والتنمية كمصطلح عامّ يصعب تحديده تحديدًا شاملاً، فهو مفهوم واسع المعالم نظرًا لتشعُّب ميادينه وتنوُّعه كما سبق أنْ أشرنا، وتعنى التنمية البشريَّة عامّة توفير فرص التّعليم والخبرات والشغل لأفراد المجتمع، بهدف تمكينهم من بلوغ مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل ومن ثمّ تحسين أوضاعهم وتحقيق الرفاهيَّة الاجتماعيَّة. ولقد تقدّمت الأمم المتحدة بتعريف للتنمية قائلة إنَّها "العمليات الّتي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة في المجتمعات لمساعدتها في الاندماج في حياة الأمّة، والمساهمة في تقدّمها بأقصى قدر مستطاع"[8]. وأوّل تقرير للتنمية البشريَّة تقدّم به عالم الاقتصاد الباكستانيّ (محبوب الحق) سنة 1991 بمقر الأمم المتحدّة باسم (مؤشِّر التّنمية البشريَّة)، وقد أكدّ فيه على ضرورة ربط التنمية بالنموّ الاقتصاديّ والدخل القومي، من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وذلك بالعمل على توفير المأكل والتَّعليم والرعاية الصحيَّة والمسكن والمياه والمواصلات وسوى ذلك. وعليه تُسهم في تحقيق التنمية عوامل كثيرة، تخدم بعضها بعض، فهناك السياسيَّة، الاجتماعيَّة، التعليميَّة، السكانيَّة، وأوضاع العمل وغيرها. وحتّى تتجلّى التنمية بالشّكلِ المطلوب لا بدّ أنْ تجعل من العنصر البشريّ محور

اهتمامها، حيث يكون هو الغاية والوسيلة في الوقت ذاته، إلى جانب العنصر الماديّ الّذي يتكامل مع الأوّل (الإنسان).

وبما أنَّ مصطلحَ العولمة (Globalisation) واردٌ في عنوان دراستنا أيضًا فقد أردنا تحديدَ مفهومه حتَّى يتبيَّن لنا بشكل واضح. ومن خلال بحثنا حول موضوع العولمة فقد تبيّن لنا أنَّه يبقى من القضايا المعاصرة الّتي أثارت الكثير من الجدل والنّقاش بين الباحثين والمحلّلين في مختلف المجالات، علمًا أنَّ العولمة كمصطلح حديث ظهرت للوهلة الأولى في مجال الاقتصاد والتجارة، ومع الوقت شملت مجالات مختلفة، وبالتالي صار هناك ما يُعرف بالعولمة الإعلاميّة، العولمة اللّغويّة، العولمة الثقافيّة، العولمة السياسيَّة والعولمة التكنولوجيّة وغيرها، ونظرًا لهذا التنوُّع إذًا فقد تعدَّدت تعريفات مصطلح العولمة وتباينت لاختلاف زوايا النّظر إليه والمرجعيّات الإيديولوجيَّة والثقافيَّة، وبالتالي لم يكن مفهوم هذا المصطلح محلّ اتفاق بينهم. والواقع أنَّ ظاهرة العولمة لم تكن وليدة ظروف العصر الحاضر، وإنّما هي ظاهرة قديمة تاريخيّة اتّسع مداها مع اتّساع استعمال وسائل الاتصال والتكنولوجيّة الحديثة لا أكثر، وكتعريف عامّ للعولمة قيل بأنَّها تعني إزالة الحدود بين الأمم والثقافات في شتى الميادين، ممّا يجعل الشّعوب مجتمعة ومتّصلة ببعضها بعض، ولكن يبدو أنَّ هذا التَّعريف جعل العولمةَ سلبيَّة أكثر لكونها تقضي على خصوصيَّات المجتمع؛ لأنَّ كلّ شيء يكون شائعًا ومتاحًا للخاص والعام. ولمّا كان الأمر كذلك فقد كان هناك من وقف موقف اعتراض على العولمة والانفتاح الشّديد على العالم نظرًا لِما يُمكن أنْ ينجم عنها من آثار سلبيّة، ولعلّ أهمّها أنَّ العولمةَ عامل هدم وتهديد لثقافة المجتمعات الضعيفة وهويّاتها ولغاتها القوميَّة، وفي المقابل هناك أصحاب الموقف المؤيِّد الّذين يعتبرونها فرصة لتغيير حال العالم إلى ما هو أفضل[9]، علاوة على ذلك فإنَّ هناك من رفض فكرةَ العولمة بسبب ارتباط جذورها بإيديولوجيَّة النّظام الرّأسماليّ وفلسفته، ممّا يعني أنَّ وجودَها سيكون لصالح هذا النّظام.

ومن تعريفات العولمة نذكر ما ذهب إليه أحدهم بقوله إنَّها "الاتجاه المتناهي الّذي يصبح به العالم نسبيًّا كرة اجتماعيَّة بلا حدود، حيث تكتسب العلاقات الاجتماعيَّة من خلالها نوعًا من عدم الفصل (الحدود) أو بعد المسافة لتسير الحياةُ في العالم كمكان واحد ومن ثمّ فالعلاقات الاجتماعيَّة الّتي لا تحصى عددًا، ويتفاعل النّاسُ ويتأثَّرُ بعضهم ببعض، ويصبح العالم أكثر اتصالاً وأكثر تنظيمًا على أساس وحدة الكوكب"[10]، فالعولمة حسب هذا التّعريف تتمظهر في تلك العلاقات الاجتماعيّة الّتي تجعل الشّعوب تجتمع مع بعضها بعض نتيجة لزوال الحدود الفاصلة بين الأمم. ويقول السيّد ياسين في الموضوع "إذا أردنا أنْ نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بدَّ من أنْ نضع في الاعتبار ثلاث عمليّات تكشف عن جوهرها:

العملية الأولى تتعلّق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع النّاس، والعمليّة الثّانية تتعلّقُ بتذويب الحدود بين الدّول، والعملية الثّالثة هي زيادة معدّلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسّسات. وكلّ هذه العمليّات قد تؤدِّي إلى نتائج سلبيَّة بالنِّسبة إلى بعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابيَّة بالنِّسبة إلى بعضها الآخر"[11]، نُدركُ من هذا التّعريف أنَّ العولمةَ قائمة على ضرورة إزالة الحدود بهدف تسهيل عمليّة انتشار المعلومات، وتنقّل الشّعوب والسّلع بين الدول دون أيّة قيود، الأمر الّذي جعل الأمم تسير في طريق التجمّع والتحالف بدلاً من الانعزال، وباختصار جعل العالم قرية صغيرة لا تحكمه حواجز ولا حدود، ولكن رغم هذه الإيجابيات إلاَّ أنَّه ينبغي الإقرار في الوقت نفسه أنَّ للعولمة أثرًا سلبيًّا يتجلّى في هيمنة دول الشّمال على دول الجنوب في مختلف المجالات.

ومن خلال حديثنا عن العولمة إذًا لا نستطيع أنْ نغفل الواقعَ اللّغويَّ الجديد الّذي فرضته، حيث جعلت الكثير من اللُّغات تعرف حالةً من عدم الارتياح، تختلف حدّتها –بطبيعة الحال- من لغة إلى أخرى، الأمر الّذي دفعنا إلى النّظر في مسألة التعدُّد اللُّغويِّ في المجتمع الجزائريّ ولا سيما في ظلّ التغيّرات الّتي رافقت هذه العولمة في شتى مجالات الحياة. ولعلّ المتتبّع للوضع اللّغويّ في مجتمعنا تستوقفه ظاهرة تنوّع اللّغات الّتي تعود جذورها إلى زمن طويل، كانت نتيجة لعوامل كثيرة ومختلفة، حيث أصبح للجزائر بيئة لغويَّة متنوّعة مثّلتها كلّ من اللّغتيْن الوطنيَّتيْن، وهما اللُّغة العربيَّة وهي اللّغة الرّسميّة للدّولة، ينحصر استخدامها في المقامات الرّسميّة ووسائل الإعلام المكتوبة والمؤسَّسات التربويّة، واللّغة الأمازيغيّة بلهجاتها المختلفة وهي لغة وطنيّة رسميّة أيضًا، تُستعمل في مناطق محدّدة من المجتمع، بالإضافة إلى الدارجات أو العاميّات الّتي تُوظَّف للتواصل الشّفويّ اليوميّ في البيت والشارع. وهناك اللّغة الفرنسيّة باعتبارها اللُّغة الأجنبيَّة الأولى والّتي تحتل مكانة خاصّة ومرموقة في قطاعات هامّة مثل الإدارة والتّعليم الجامعيّ والسياحة وغيرها، كما تتداولها فئة المثقّفين في الحياة العامّة، وتوجد إلى جانبها اللّغة الإنجليزيّة والّتي تعتبر لغة أجنبيَّة ثانية في بلادنا، ثمّ تليها اللّغتان الإسبانيّة والألمانيّة اللّتان يتمّ تدريسهما لتلاميذ شعبة اللُّغات الأجنبيَّة. ولكن يبدو أنَّ الواقعَ اللُّغويّ في الجزائر يطبعه اختلال واضح كان نتيجة غياب سياسة التّخطيط لتدبير التعدُّد اللُّغويّ، حيث لم يكن تنوُّع اللّغات لدى الأفراد والجماعات لصالح اللُّغتين الرّسميّتين العربيّة والأمازيغيَّة، إذْ تبيَّن لنا أنَّ اللُّغةَ الفرنسيَّة حتَّى وإنْ كانت لغة أجنبيَّة إلاَّ أنَّها حظِيَت وما تزال تحظى بما يكفي من الاستعمال في معظم المجالات كالاقتصاد والتّعليم الجامعيّ "فهي أكثر اللُّغات الأجنبيَّة بقاءً وتأثيرًا في الاستعمالات، الأمر الذي جعلها تظفر بمنزلة متميّزة في المجتمع"[12]، وهو السّبب الّذي جعل البعض يقف إزاء هذه اللُّغة موقف المعارضة إنْ كان

وجودها يُسيء إلى اللُّغتيْن معًا (العربيّة والأمازيغيّة). ولكن على الرّغم من سلبيَّات التعدُّد اللّغويّ الّتي لا يُمكن التغاضي عنها، إلاَّ أنَّ تداول أكثر من لغة واحدة في المجتمع ليس صراعًا دائمًا، ممّا يعني أنَّه ينبغي النّظر في مسألة تنوُّعِ اللُّغات نظرة إيجابيَّة أيضًا وبخاصَّة في ظلّ مستجدَّات العصر الحديث الّتي جعلت إتقان اللُّغات العالميَّة أكثر من ضرورة.

وتأسيسًا على ما تقدَّم، يُمكننا القول بأنَّ التعدُّدَ اللّغويَّ سلاح ذو حدين نظرًا لِما يترتّب عنه من آثار إيجابيَّة وسلبيَّة في آن واحد، فهذه الظاهرة قد تكون وسيلة إيجابيَّة لمسايرة الرّكب الحضاريّ والتطوُّر التكنولوجيّ الّذي بات اللّحاق به خطوة ضروريَّة، كما قد تكون سلبيَّة لمَّا توضع اللُّغات القوميَّة جانبًا وتحلّ محلّها اللّغات الأجنبيَّة الأخرى كما يحدث الأمر مع اللُّغة العربيّة الّتي تُنافسها اللُّغتان الفرنسيَّة والإنجليزيَّة على مكانتها في كثير من الدّول العربيَّة عامّة والجزائر خاصَّة. ولا شكّ أنَّ الخوفَ من تداول اللُّغات الأجنبيَّة في مجتمعنا غير مستبعد مع انتشارها الواسع وخصوصًا في قطاع التربية والتّعليم، لمّا يكون الاهتمام بتعليم هذه اللُّغات وتعلّمها على حساب اللُّغات الوطنيَّة الّتي تجدها معرّضة يومًا بعد يوم للتراجع في الاستعمال في جميع مناحي الحياة، فإنْ كانت غاية الشّخص من إتقان اللُّغات الأجنبيَّة هي الابتعاد عن استخدام لغته القوميَّة فذلك لن يعمل سِوى على تدمير كيان المجتمع مع الوقت؛ لأنَّ اللّغةَ ليست وسيلة للتواصل وتبادل المعلومات فقط؛ بل هي ذلك الوعاء الحامل لثقافة المجتمع، وهويته بكلِّ ما تحمله من أبعاد. فإنْ دلّ هذا أمر فإنَّه يدلُّ على اتساع ظاهرة التعدُّد اللّغويّ في عصر العولمة لن يكون لصالح اللُّغات القوميَّة إنْ كان وجوده يُسهِمُ بشكل ما في انحسارها لتفسح المجال للّغات الأخرى الّتي تنافسها على مكانتها، ونخصُّ بالذّكر اللُّغة الإنجليزيَّة الّتي يتسّع انتشارُها يومًا بعد يوم باعتبارها لغة الاقتصاد والتّجارة والتقنيات الحديثة، الأمر الّذي جعل الكثير يرغبُ في تعلُّمها وإتقانها لكي يتسنّى لهم التكيّف مع متطلبّات هذا العصر. ولعلّ من الآثار السلبيّة للتعدُّد اللُّغويّ أيضًا نذكر أنّه كثيرًا ما يجد الفرد نفسه عاجزًا عن التحكُّم في اللّغات الّتي يتحدّث بها ويتعلّمها، والأمثلة كثيرة في مجتمعنا حيث هناك من يعجز عن التحدّث باللُّغة العربيَّة بشكل جيّد ولا بالأمازيغيّة أو الفرنسيّة، ممّا يخلق مستوى رديئًا من التّعبير في مواقف خطابيَّة معيّنة "فالتعدّد اللّغويّ أصبح يُحدث ارتباكًا على مستوى التّعبير عوضا من أنْ يكون عامل إثراء وسلامة. والنتيجة أنْ أصبحت الغالبية الساحقة من الجزائريّين بمن فيهم المتعلّمون لا يتحكّمون في أيَّة لغة من اللّغات. فالمعرّب لا يتقن العربيّة بالشّكل المطلوب، والموصوف بالمفرنس لا يجيد الفرنسيَّة والنتيجة أن اختلطت هاتان اللُّغتان باللَّهجة العاميَّة وبقيّة اللّهجات الأمازيغيَّة، وعليه فالمحصلة النّهائيَّة أنَّ لا لغة للجزائريّين"[13]، فتعدُّد اللُّغات في مثل هذه الحالة سيكون نقمة وليس نعمة في المجتمع الجزائريّ إنْ كانت اللُّغات

الأجنبيَّة عامل هيمنة على اللُّغات القوميَّة، ويبقى الطرف المستفيد من هذا كلّه هو اللّغات الأجنبيَّة الّتي يقوى وجودها في المجتمع بشكل لافت للنّظر، وتصبح هي وسيلة التواصل الرّئيسة بين جميع أفراد المجتمع، وتكون لغة التّعليم والإدارة والاقتصاد وغير ذلك، ويحدث في المقابل تراجع في استعمال اللُّغة الوطنيَّة وانكماشها ومن ثمّ التّقليل من شأنها بين اللُّغات الأخرى. وفوق هذا كلّه كثيرًا ما يؤدّي التعدُّد اللّغويّ في المجتمع الواحد إلى حرب اللّغات والتصادم في ما بينها، لا بل إلى حدوث حروب أهليّة بسبب الصّراعات الّتي تحدث بسبب اللُّغات المتداولة.

وبغضّ النَّظر عن هذه السّلبيَّات الّتي جعلت البعض يرفض التعدُّد اللُّغويَّ لدى الفرد ولا سيما في مراحل عمره الأولى خوفًا من طغيان اللُّغات الأجنبيَّة فتصبح هي الوسيلة الّتي يتواصل بها مع الآخرين، إلاَّ أنَّ وجودَه في أيِّ مجتمع قد يؤدّي إلى تحقيق نتائج هامّة قيّاسًا على الإيجابيَّات الّتي تتحقّق من شيوعه في المجتمعات المعاصرة، كون اللّغات الأجنبيَّة تبقى الجسر الّذي يربطنا بثقافة الغير وعاداته وتقاليده، أضف إلى أنَّ هذه اللُّغات هي مصدر الإنتاج المعرفيّ الّذي نحتاجُ إليه في مجالات مختلفة، وبحكم تجربتنا في الجامعة كطلبة وأساتذة باحثين فإنَّ حاجتنا إلى إتقان اللُّغات الأجنبيَّة ماسّة جدًّا "أمّا الاكتفاء بلغة واحدة فقد يعني بالضرورة العزلة وعدم التمكّن من مسايرة متطلّبات العصر الّتي تفرض على الإنسان وخصوصًا الباحث الأكاديميّ أنْ يكون عارفًا بلغات متعدّدة لكي يتمكّن من الاطّلاع على الأفكار والمعلومات من مصادرها"[14]، ونفهم من هذا أنَّ التمسّكَ بلغة واحدة في البحث لن يكون لصالح الفرد والمجتمع، إذْ لا بدَّ من تعلُّمِ لغات أخرى بهدف الاطلاع على فكر وثقافة الشّعوب، ممّا يؤكِّدُ أهميّة التعدُّد اللّغويّ في حياة الفرد، وبناءً على ما أثبتته بعض الدّراسات فإنَّ متعدِّد اللُّغات كثيرًا ما يكون متفوّقًا في مساره الدراسيّ، علمًا أنَّ الحاجة إلى تعلُّم اللُّغات الأجنبيَّة لم تكن من متطلّبات عصرنا الحاضر وحسب، بل كانت منذ العصر الإسلاميّ وعهد الرّسول ﷺلقوله ﴿**من تعلَّم لغة قوم أمن شرّهم**﴾. كما لا ننسى مساندة هيئة الأمم المتّحدة لأهمية التعدُّد اللُّغويّ في الآونة الأخيرة، فهي بدورها ترى ضرورة أن يتعرَّف أفراد المجتمع على أنظمة لغويَّة أخرى غير نظام لغته.

وفي هذا الشّأن، تجدر الإشارة إلى أنَّ التعدُّد اللُّغويَّ ليس وسيلة هدم للأمم والهويّات في عمومه كما يعتقد البعض، وإنّما شكل تميُّز يجب الدفاع عنه وبخاصّة أنّ هناك عوامل أخرى تجعلها متماسكة في ما بينها كالدّين والعادات والتقاليد والتّاريخ والمصير المشترك والهُويّة وسوى ذلك من العوامل[15]. وعلاوة على ذلك فإنّ امتلاك الفرد للغات أخرى غير لغته القوميَّة يُسهِم بلا شكّ في توسيع رصيده اللُّغويّ ومعارفه، فعلى حدّ قول أحدهم "التربية الثنائيّة للّغة

ومتعدّدة اللُّغة هي في الحقيقة صحيحة متعدّدة الثقافة، تتجاوز التّعبير عن الأحاسيس الإيجابيَّة، لتمنح النّاس وسيلة حالية، وهي الثنائيّة اللُّغويَّة لخلق معرفة وتفاهم كبيريْن"[16]، فكلّ هذا نجده كافيًا لتشجيع التعدُّد اللّغويّ وتعزيزه في مجتمعنا، ولكن شريطة الحفاظ على اللُّغات القوميَّة وحمايتها من هيمنة اللُّغات الأجنبيَّة، إذْ لا ننكر أنَّ الشَّخصَ الّذي يُتقن هذه اللُّغات يجد سهولة في التواصل مع الآخرين أثناء إقامته في بلد أجنبيّ، ونذكر بالخصوص أنَّه لو لا تمكُّننا من اللُّغة الإنجليزيَّة لمّا استطعنا التواصلَ مع الأتراك أثناء رحلتنا العلميَّة إلى تركيا، إذْ كان من الصعوبة التعامل معهم بغير هذه اللُّغة، وقد جعلنا ذلك نُدرِكُ مدى أهميَّة أنْ يعرفَ الشَّخصُ لغةً أجنبيَّة ثانية فأكثر؛ لأنَّ اللُّغات الأجنبيَّة عامّة والإنجليزيَّة خاصّة تُسهّل عليك التواصل مع أهل البلد الّذي تسافر إليه، حتَّى إنَّ قيمةَ التعدُّد تبرزُ أكثر عندما تجد نفسَك مع شخص لا تُحسن لغتَه، كما يسهل لمتعدّد اللّغات الحصول على وظيفة في قطاع السياحة مثلاً بموجب إتقانه لهذه اللُّغات الّتي يتواصل بها مع السيّاح الأجانب. وممّا يجدر ذكره في هذا الشّأن أيضًا هو أنَّ التعدُّد اللّغويَّ يوسّع من آفاق الترجمة، حيث يُمكن الاطلاع على ثقافة الشُّعوب من خلالها، وبالتالي كلّما تُرجِمَت الكتب إلى اللُّغات القوميَّة أسهم ذلك في إثرائها، ممّا يُساعدُ في تحقيق التنمية، مع العلم أنَّ هناك من يستحسن الاطّلاع على المعارف بلغات المصدر وليس المنقولة إليها، وقد يكون هذا كذلك تأكيد على ضرورة إتقان اللُّغات الأجنبيَّة وبخاصّة المُنتجة للعلم والمعرفة. كما أنَّ التعدُّدَ اللُّغويّ يبقى أمرًا ضروريًّا بالنّسبة للطّالب والأستاذ في الجامعة، فإتقانهما للُّغات الأجنبيَّة سيُمكّنُهما من الاطلاع البحوث الأكاديميَّة الّتي تُنجزُ في ميدان تخصُّصهما بهذه اللُّغات. وفوق هذا كلّه، للتعدُّدِ اللّغويّ دورٌ هامّ وفعّال أيضًا في تيسير النَّشاط الاقتصاديّ، وحركة التبادل التجاريّ، حيث ندرك أنَّ المعاملات التجاريّة كثيرًا ما تقتضي لغة وسيطة بين المتعاملين، كما أنَّه من الشُّروط الّتي تُطالب بها بعض الشّركات الاقتصاديَّة من الأشخاص الّذين تقوم بتوظيفهم إتقان اللُّغات الأجنبيَّة، وذلك لأنَّها تتعامل مع شركات أجنبيَّة. وفي ضوء هذا الاتجاه، أثبتت دراسات أنَّ لإتقان هذه اللُّغات نتائج واضحة بالنّسبة للدخل وتوفير فرص العمل، ففي مقاطعة كيبيك الكنديّة يرتفع الأجر بحوالي 6% بالنّسبة للمتكلّم باللُّغة الإنجليزيَّة إلى جانب الفرنسيَّة[17]، فهذه السياسة مظهر من مظاهر التّشجيع على تعلُّم اللُّغات الأجنبيَّة. ولكن لا بدَّ أنْ نوضِّحَ هنا أنَّ هدَفنا من تشجيع التعدُّد اللّغويّ عن طريق تعليم اللُّغات الأجنبيَّة، وأهميّة إتقانها ليس من باب مناصرتها، وجعلها بمنزلة اللُّغة الوطنيَّة في بلادنا؛ بل من باب الانفتاح والاستفادة منها لا أكثر.

هذا ولأنَّ الكثير من دول العالم وبخاصّة المتقدِّمة منها أدركت أنّ التعدُّدَ اللُّغويَّ ظاهرة إيجابيَّة يُسهم وجودُها في تحقيق التنمية بشكل من الأشكال، فقد وجدت نفسها مضطرّة إنْ صحّ القول إلى التّخطيط لتعليم اللُّغات الأجنبيَّة لغايات عديدة، أهمّها استغلال هذه اللُّغات في التعليم والاقتصاد والتجارة والسياحة وغيرها نظرًا لِما لها من دور فعّال في تقدُّمِ المجتمع ورفاهيته، ومن أمثلة هذه الدول نذكر كوريا الجنوبيَّة الّتي تهتمّ في السّنوات الأخيرة بتعليم اللُّغة العربيَّة لأبنائها كلغة أجنبيَّة هامَّة في كثير من المجالات، وكذلك الصين الّتي لها اهتمامٌ كبيرٌ أيضًا بتعليم هذه اللُّغة لأبنائها، حتَّى إنَّها تمنح الجوائز للمتفوّقين في تعلُّمها. فيبدو بوضوح أنَّ التعدُّدَ اللُّغويَّ كلّما كان لصالح اللُّغة القوميَّة كان وجوده هامًّا ونفعيًّا في حياة الفرد والمجتمع، وبتعبير آخر ينبغي أنْ يقتصرَ وجود اللُّغات الأجنبيَّة في المجتمع على "رَبْطِنا بالعالم الخارجيّ وثقافته وتجاربه، وتزويدنا بما نحتاج إليه من خبرة ومعرفة واطّلاع لمواكبة التطوُّر العالميّ في كلِّ المجالات، بشرط أنْ تتمّ إعادة إنتاج هذه المعرفة وهذه الثقافة والتّعبير عنها بلغتنا الرّسميَّة ولهجاتنا الوطنيَّة"[18]، فاعتماد اللُّغات الأجنبيَّة كوسيلة لا غاية يبقى خطوة جدّ هامَّة حفاظًا على اللُّغة الرّسميَّة الجامعة واللُّغات الوطنيَّة الأخرى وليس العكس.

ومهما يكن من أمر فإنَّ التعدُّدَ اللّغويَّ أصبح ضرورة اجتماعيَّة لمسايرة ظروف العصر أو بالأحرى هو أمرٌ واقعٌ ينبغي التّخطيط لترشيده وتعزيزه وليس إضعافه؛ حتَّى يكون عاملاً من عوامل تحقيق التنمية، بعيدًا عن الصراعات اللُّغويَّة الّتي تفضي إلى إبقاء لغة وإلغاء لغة أخرى، وبالأخصّ حينما يتعلَّقُ الأمر باللُّغات القوميَّة الّتي كثيرًا ما تعيشُ حالةَ الوهن بين أبنائها الّذين يهرعون وراء سحر اللُّغات الأجنبيَّة، وتأتي في مقدّمتها اللُّغة الإنجليزيَّة الّتي أضحت اللُّغة العالميَّة الأولى، ممّا يجعل الكلّ يرغب في تعلُّمها باعتبارها لغة التكنولوجيا والمعلوماتيات، ممَّا أدّى إلى ظهور ما يسمّى بالعولمة اللُّغويَّة الّتي "تعني تجاوز اللّغة مجالها الإقليميّ والمحلي إلى بلدان أخرى ومناطق بعيدة جغرافيًّا، بحيث يتحدّث بها أفراد ومجتمعات خارج نطاقها. وقد أدّى هذا إلى تواصل أبناء هذه المجتمعات بلغات أخرى غير لغتهم الأصليَّة الّتي تعبّرُ عن ثقافتهم وأرضهم ودينهم؛ ومن ثمّ اختفت هويّة المجتمعات اللّغويَّة. والعولمة اللُّغويَّة هي أخطر أنواع العولمة؛ حيث تؤدّي إلى هيمنة اللُّغة الإنجليزيَّة والثقافة الأمريكيّة على غيرها من اللُّغات والثقافات. وهذا يؤثّرُ في السلوك والتربية والتفكير"[19]، والتنافس على تعلُّم اللُّغة الإنجليزيّة شائع في جميع أنحاء العالم العربيّ، وحتّى بالنّسبة لدول المغرب العربيّ الكبير كالجزائر والمغرب الأقصى فقد بات اهتمام أبنائها بهذه اللُّغة واضحًا جدًّا، إذْ "لم يكن أحد يتصوّر في المغرب أنَّ اللّغةَ الإنجليزيّة ستشقُّ طريقَها بسرعة مذهلة في بلد فرنكفونيّ سيطرت

فيه الفرنسيّة على كلّ مناحي الحياة لعدّة سنوات. فالسّباق المحموم في أوساط الطلاب المغاربة نحو تعلُّم الإنجليزيّة بدا وكأنَّه سباقٌ نحو امتلاك مفاتيح اللُّغة الّتي تهيمن على تكنولوجيا العصر"[20]، نفهم من هذا أنَّ الإنجليزيَّة بدأت تجد لنفسها مكانًا مميّزًا في حياة المغاربة باعتبارها لغة التكنولوجيا الحديثة، ولكن ما يدعو للقلق هيمنة هذه اللُّغة على لغاتنا القوميَّة أكثر فأكثر، الأمر الّذي جعلها تحظى بالانتشار الواسع وتكون لغة العصر والمعرفة دون غيرها. وبحكم أنَّ اللُّغة العربيَّة هي لغة التّعليم في مدارسنا، فإنَّه ينبغي النّهوض بها "تربويًّا ولغويًّا، وتطوير طرق ووسائط جديدة لتعلُّمها ونشرها، وتطوير طاقاتها الاصطلاحيَّة والمعجميَّة والتوليديّة، وإقدارها على الترجمة الجيّدة"[21]، حتَّى لا تتأثَّر وتتأذَّى بكلّ ما يُمكن أنْ تتعرَّض له بسبب اللُّغات الّتي تُزاحمها أشدّ مزاحمة ولا سيما اللُّغة الإنجليزيَّة لغة العولمة.

وعلى العموم، إنَّ التعدُّدَ اللُّغويَّ في المجتمعِ يبقى مكسبا من مكاسب التنمية البشريَّة كلّما كانت الغاية من تعلُّم اللُّغات الأجنبيَّة واستعمالها هي الانفتاح على العالم الخارجيّ وليس العكس، فلا يجب أنْ يكون تعلّمها على حساب اللّغات القوميَّة الّتي ينبغي أنْ تنال مكانتها في التّعليم وتكون هي اللّغة الجامعة المعتمدة في شتى المجالات "فإتقان لغة من اللّغات يُمثِّلُ قيمة ربحيّة محدّدة تُساهمُ في التنمية الفرديّة والجماعيّة، كما أنَّ اللُّغة القوميَّة، زيادة على بعدها الهُويّاتي الوحدويّ، تشكِّلُ مدخلاً رئيسًا للتطوّر والإنتاج. لذا فوجود لغة جامعة وموحّدة يُساهم في رفع مستوى دخل أفراد أيّ مجتمع. وهذا لن يتأتى دون أنْ تكونَ هذه اللّغة هي لغة التّدريس كما هو الشّأن في الدول المتقدّمة"[22]، بمعنى أنَّ اللُّغات القوميَّة هي الّتي يجب أنْ تضطلع بدور اللّحاق بالرّكب الحضاريّ، وتكون هي لغة العلم والمعرفة، وليس اللُّغات الأجنبيَّة الّتي تكون وسيلة للانفتاح والاطّلاع على الثقافات لا أكثر من ذلك. وصحيح أنَّ الشَّخص الّذي يُتقنُ أكثر من لغة يكون متطلّعًا أكثر على ثقافات الأمم كما ذكرنا، ولكن لا بدّ أنْ يعطي للُغته القوميَّة قدرَها، ويُؤمِن بإمكانياتها وأهميّتها العلميَّة والثقافيَّة، إذْ إنَّ مصيرَ أيّة لغة قوميَّة مرهون بدور أبنائها في الحفاظ عليها، حيث تكون هي لغة التواصل اليوميّ والتّعليم في المدرسة والجامعة وسِواهما. وعليه يبقى التّخطيط لحماية اللُّغات القوميَّة خطوة مهمّة لا تكون عرضة لهيمنة اللُّغات الأجنبيَّة، فعلى حدّ قول الدّكتور صالح بلعيد "لا ننكر بعض المحاسن للتعدُّديَّة/ الازدواجيّة اللُّغويَّة، وإنَّها تجسَّدت عند بعض الشعوب، ولكنَّهم كانوا يحرصون على اللُّغة الرَّسميَّة (اللُّغة الجامعة) فهي من المقدَّسات ولا تحتاج إلى نقاش"[23]، فالمطلوب هو خدمة اللُّغة الوطنيَّة المشتركة في ظلّ التعدُّد اللّغويّ حتَّى لا يكون عامل عرقلة في السّير نحو التنمية البشريَّة.

خاتمة الدّراسة واقتراحات:

وبناءً على ما سبق في هذه الدّراسة، نصل إلى القول إنَّ التعدُّدَ اللّغويَّ ظاهرة طبيعيّة لا يخلو منها أيّ مجتمع، ولذلك لم نكن نريدُ الوقوفَ على سلبيَّات هذه الظاهرة فقط؛ بل أردنا تسليطَ الضّوء على الإيجابيَّات الّتي يُمكن أنْ تتحقَّق منها. فصحيح أنَّه لا يُمكن بأيَّة حال من الأحوال أنْ ننكرَ أنَّ صور التعدُّد اللّغويِّ في مجتمعنا سلبيَّة في أكثرها، بدليل أنَّ استعمال لغاتنا الوطنيَّة يعرفُ نوعًا من التراجع والتّهميش بسبب اللُّغات الأجنبيَّة الّتي يعتبرها الكثير عنوانًا للتحضُّر والتباهي بالعلم والمعرفة فكيف يُمكننا أنْ نتجاهل رغبة الأمّهات الشّديدة في تعليم أبنائهنّ اللُّغتيْن الفرنسيَّة والإنجليزيَّة بهدف الافتخار بأنَّهم يُتقنون هاتيْن اللُّغتين؟ كما لا نتغاضى عن المكانة الّتي تتبوّأها اللُّغات الأجنبيَّة في تدريس كثير من التخصّصات في الجامعة، السّبب الّذي يجعل الطلبة يرغبون في متابعة التخصّص الّذي يُدرَّسُ بهذه اللُّغات، إلاَّ أنَّ ذلك لا يمنعنا من البحث عن السّبل الكفيلة باستغلال التعدُّد اللّغويِّ بالشّكل الّذي يجعله عاملاً مساعدًا في تحقيق التنمية البشريَّة كما يحدث الأمر مع الدول المتقدّمة الّتي حقّقت التنمية بفضل تخطيطها المحكم أوّلاً لتعليم اللُّغة الرّسميَّة الجامعة واللُّغات الوطنيَّة الأخرى، وثانيًا لتعليم اللُّغات الأجنبيَّة الّتي تحتاج بدورها إلى تخطيط مدروس. وعليه ينبغي التشجيع على تعليم اللُّغات الأجنبيَّة المتنوّعة في بلادنا ولكن لا يجب أنْ يكون من باب التّقليل من شأن لغاتنا القوميَّة؛ وإنّما من باب تجاوز مشكلة التعدُّد اللّغويِّ في صوره السلبيَّة، وذلك بالعمل على تعزيز التعدُّد الدّاعم لهذه اللُّغات وليس للُّغات الأجنبيَّة الّتي تُعلَّمُ لغاية الاستفادة منها في الاطلاع على العالم الخارجيّ، والتفتُّح على التنوُّعِ الثقافيِّ العالميّ، وذلك لأنَّ أهميّة هذه اللُّغات تتجلّى في خدمتها للُّغات القوميَّة، وحتّى يتحقَّق ذلك لا بدَّ من اتخاذ اللُّغات الأجنبيَّة وسيلة وليست غاية في حدّ ذاتها لتحقيق التنمية في المجتمع، كما ينبغي أنْ لا تُسيطر على اللُّغات القوميَّة كأنْ تصبح هي مصدر المعرفة ووسيلة التّعليم وغير ذلك. وإنْ كان الأمر كذلك فإنَّ التعدُّد اللُّغويَّ لا نرى في وجوده لدى الأفراد والجماعات إساءة إلى اللُّغات القوميَّة، وإنّما نعتبره إلزاميَّة حضاريَّة وعاملاً إيجابيًّا يكون لصالح هذه اللُّغات، ويُسهم في إثرائها وجعلها لغة العلم والعمل كلّما استُثمرَ تحت شعار التفتُّح والتنوُّع الثقافيّ. هذا ولا ننكر كذلك أنَّ الاستفادة من العولمة لن تكون باللُّغات القوميَّة وحسب؛ بل باللُّغات الأجنبيَّة أيضًا الّتي لا شكّ أنَّها مفتاح من مفاتيح التأقلم مع مقتضيات العصر الحديث، بمعنى آخر التعدُّد اللّغويّ مطلبٌ مهمٌّ لمواجهة المدّ العولمي. ولكن ثمّة نقطة لا بدّ من ذكرها هنا وهي أنَّ التّخطيطَ لسياسة تعليم اللُّغات الأجنبيَّة إلى جانب اللُّغات القوميَّة –بالتّأكيد- في المجتمع

ليس بالأمر اليسير، فهو خطوة جدّ صعبة ومهمّة، من حيث إنَّ تعليمَ اللُّغات في المدارس بمختلف مستوياتها والجامعات يتطلَّب توفير الإمكانيات اللازمة من ماديَّة وبشريَّة.

وفي الأخير، يُمكن أنْ نختمَ دراستنا ببعض الاقتراحات، وهي:

- استثمار تعدُّد اللُّغات في المجتمع الاستثمار الأمثل، وذلك بمنحِ اللُّغات القوميَّة المكانة الّتي تستحق بين أبنائها، وجعلها وسيلة العلم والمعرفة هذا من جهة، ومن جهة ثانية إتاحة الفرصة للُّغات الأجنبيَّة كأنْ تكون وسيلة رَبْط الفرد بالعالم الخارجيّ؛

- التخطيط المحكم لِجَعْلِ اللُّغات الأجنبيَّة لغات مكمّلة وروافد خادمة للُّغات القوميَّة الّتي تتحقّق بها التنمية في شتى المجالات وليس بغيرها؛

- جعل اللُّغات القوميَّة وسيلة التعامل المثلى مع وسائل التكنولوجيا الحديثة؛

- تعميم التعدّد اللّغويّ في التّعليم ليس بهدف تنويع لغات التّعليم، فهذا سيُحدثُ لا محالة فوضى عارمة في النّظام التربويّ، وإنّما من أجل تحقيق التنمية الشاملة؛

- الاستفادة من تجارب الدّول النّاجحة في استثمار التعدُّد اللّغويّ والأخذ بنعمه، وجعله وسيلة للتفتّح الثقافيّ والاجتماعي.

* **الهوامش**:

[1]- يُنظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، ط1. بيروت: يناير 1993، دار العلم للملايين، ص36.

[2]- نهاد الموسى، الثّنائيّات في قضايا اللُّغة العربيَّة من عصر النّهضة إلى عصر العولمة، ط1. الأردن: 2003، دار الشروق للنّشر والتّوزيع، ص125.

[3]- صالح بلعيد، في الأمن اللّغويّ، د ط. الجزائر: 2010، دار هومه للطباعة والنّشر والتوزيع، ص224.

[4]- صالح بلعيد، علم اللّغة النفسيّ، د ط. الجزائر: 2008، دار هومه للطباعة والنّشر والتوزيع، ص44.

[5]- محمّد الأوراغي، التعدُّد اللُّغويّ انعكاساته على النّسيج الاجتماعيّ، ط1. الرباط: 2002، مطبعة النجاح الجديدة، ص11.

[6]- سرجيو سبيني، التّربية اللُّغويَّة للطفل، تر: فوزي عيسى وعبد الفتّاح حسن، د ط. القاهرة: 2001، دار الفكر العربيّ، ص85.

[7]- علي القاسمي "التعدُّد اللُّغويّ والتنمية البشريَّة"، مجلّة الممارسات اللُّغويَّة. جامعة مولود معمري، تيزي-وزو: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، ع16، ص10.

[8]- يُنظر: خالد عبد الجليل عبد الرّحيم دويكات، دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشريَّة في فلسطين (جامعة القدس المفتوحة أنموذجًا)، موقع الشابكة: https://scholar.najah.edu/ar/publication/conference-، تاريخ التنزيل 12 سبتمبر 2017 على الساعة 20.

[9]- يُنظر: زيد بن محمّد الرماني، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار، ط1. الرياض: 2003، مكتبة الرشد للنّشر والتّوزيع، ص35-36.

[10]- محمّد الهاشمي، العولمة الدبلوماسيّة والنّظام العالميّ الجديد. عمان: 2003، دار أسامة للنّشر والتوزيع، ص180.

[11]- السيّد ياسين "في مفهوم العولمة" بحوث ومناقشات النّدوة الفكريّة بعنوان "العرب والعولمة". بيروت: 1997، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص27.

[12]- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريّون والمسألة اللّغويّة، تر: محمّد يحياتن، الجزائر: 2007، دار الحكمة، ص27.

[13]- باديس لهويمل ونور الهدى حسني، مظاهر التعدُّد اللُّغويّ في الجزائر وانعكاساته على تعليميّة اللُّغة العربيَّة، مجلّة الممارسات اللّغويّة. الجزائر: 2014، منشورات مخبر الممارسات اللُّغويّة في الجزائر، ع30، ص116.

[14]- بشير خليفي، "التعدُّد اللُّغويّ وسؤال الهُويّة في ظلّ صراع القيم والمرجعيَّات" الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة. جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، قسم الآداب والفلسفة: جوان 2017، مخبر البحوث الاجتماعيَّة والتّاريخيّة، ع18، ص74.

[15]- مليكة بوخاري، "دور التنوُّع اللُّغويّ في تماسك هُويّات المجتمعات ضدّ العولمة الكونيَّة وانهيار اللُّغة العالميَّة"، أعمال الملتقى الوطنيّ حول التّخطيط اللُّغويّ 3-4-5 ديسمبر 2012، جامعة مولود معمري، تيزي-وزو، منشورات مخبر الممارسات اللّغويَّة في الجزائر، ج2، ص217.

[16]- أوليفيا غارسيا، التربية الثنائية للغة، دليل السوسيو لسانيات، د ط. د ب: د ت، تحرير فلوريال كولماس، ص877.

[17]- عبد القادر الفاسي الفهري، "اللّسان العربيّ الجامع: بين التماسك والتنوّع والتعدّد"، من وقائع النّدوة الدوليَّة (التّعدد اللّسانيّ واللّغة الجامعة)، المجلس الأعلى للّغة العربيَّة. الجزائر: 2014، منشورات المجلس، ج1، ص38.

[18]- عبد العلي الودغيري "دور اللُّغة الوطنيَّة في التنميّة وتحقيق الأمن الثّقافيّ" من وقائع النّدوة الوطنيَّة حول: التّخطيط اللّغويّ في الجزائر: اللُّغات ووظائفها، المجلس الأعلى للُّغة العربيَّة. الجزائر: 2012، منشورات المجلس، ص44.

[19]- عصام عيد فهمي عثمان أبو غربية، العولمة وأثرها على اللُّغة العربيَّة، بحث مقدَّم في الجامعة الإسلاميَّة ص430، موقع الشَّابكة لمكتبة الأبحاث العربيّة: http://www.abgadi.org/index.php/research/189، تاريخ التصفُّح 15 سبتمبر 2017.

[20]- عبد السلام المسدّي، العرب والانتحار اللّغويّ، ط1. بيروت: 2011، دار الكتاب الجديد المتحّدة، ص64.

[21]- عبد القادر الفاسي الفهري، "اللّسان العربيّ الجامع: بين التماسك والتنوُّع والتعدّد"، من وقائع النّدوة الدوليَّة (التّعدد اللّسانيّ واللُّغة الجامعة)، ج1، ص55.

[22]- عبد السلام المسدّي، الهُوية العربيّة والأمن اللّغويّ دراسة وتوثيق، ط1. بيروت: 2014، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ص364.

[23]- صالح بلعيد، "حقوق اللُّغة الرَّسميَّة" من وقائع النّدوة الدوليَّة (التّعدد اللّسانيّ واللّغة الجامعة)، ج1، ص201.